تتطلب بيئة تشريعية ملائمة :

التجارة الإلكترونية.. ضرورة عصرية تتشابها المخاطر

د. مفيد شهاب : مقررات القانون يجب إعادة النظر فيها

د. سعد الحارثي : دورهذه التجارة إيجابي على صعيد مواجهة البطالة

القاهرة/14أكتوبر/وكالة الصحافة العربية:

أكـدت تقارير وإحصائيات اقتصادية صـادرة مؤخراً عن مجلس الوحدة الاقتصاديــة العربيــة التابع لجامعة الدول العربية أنــه من الضروري أن تسـعي البلدان العربية للبحث عن أقوم السـبل المتاحة لتنمية التجارة الالكترونية سـواء علي الصعيـد العربي ـ العربي أو العربـي ـ الأجنبي ، خاصــة لأهمية هــذا التجارة علي المســتوى التنموي ، ونظـراً لإمكانية التعامل مع هذه الآلية الالكترونية الجديدة كسـبيل ملائم لزيادة نسب التجارة البينية العربية ، التي لاتزال تعاني من الضعف والتزمن ،

ووفق خبراء اقتصاديين ، يستوجب التقدم العربي علي صعيد التجارة العربية التوجه الحكومي العربي نحو إقرار مزيد من التشريعات التي من شأنها خلق بيئة قانونية وتشريعية أكثر ملاءمة، لزيادة نسب التجارة الالكترونية علي الصعيد العربي ، وهذا المنحي التشريعي بـدأت إرهاصاته مؤخـراً فـي تونـس ولبنان ومصر ، إلا أن التحقيق لايزال غير كافياً .

وأشـارت بحـوث ودراسـات اقتصادية إلي أن هذه التجارة الحديثة ينتابها بعض المخاطر المتمثلة فـي القـدرة علي الافـتـراق مـن قبل مجرمي الانترنت ، وزيادة حيز التزوير والـتـزيـيـف يـقـدر بـدورة ما يستوجب تغليظ العقوبات على مجرمي الانترنت.

يقول د. مفيد شهاب وزير الشئون القانونية النيابية المصري : إن مصر بدأت في اتخاذ إجراءات معينة بغرض دعـم التجارة الالكترونية مـن خـلال تبين عـدد من الـتـشـريـعـات قـادرة علي الاسـتـفـادة من الإمكانيات الحديثة في هذا الصدد ، وتـلـك الإجـراءات ا شتملت على عدة أمـور منها التفكير في إقامة أول سـوق اقـتـصـاديـة للتجارة الالكترونية ، وتشكيل لجنة للتكنولوجيا تقبع اتـحـاد الصناعات المصرية ، وتختص بتحقيق أهداف معينة أبرزها ميكنة العمل بهذا الاتحاد وتـدمـيـر أسـالـيـب استخدام التكنولوجيا ورفـع القدرة التنافسية للمنتجات المصرية لجذب الاستثمارات الأجنبية .

وأكد أنه من ضمن الإجراءات أيـضـاً تبني قـانـون التوقيع الالكتروني ولائحته التنفيذية ، وقد وافقنا على الترخيص لأربع شركات للعمل في مجال التوقيع الالكتروني .

وفـي هـذا السياق أيـضـاً ، تـم تبني مـشـروع التجارة الالكترونية لميناء الدخيلة فـي إطـار تـعـاون بين هيئة ميناء برشلونة وهيئة ميناء الاسكندرية ، وذلـك بهدف تـكـويـن بيئة تكنولوجية كاملة تضم شركات ممثلة لجميع أطـراف مجمع الميناء من خلال عدد من مشروعات تكنولوجية ، وهـذا المشرع يتضمن تأمين مجرى الملاحة لميناء الاسكندرية والدخيلة ، بهدف متابعة الأنشطة على أرصفة الميناء وتأمين بوابات الدخول وربط جميع الكاميرات بغرفة تحكم مركزي ، إضافة إلى غرفة تحكم خاصة لكل منطقة بما يسهل القدرة علي نقل الصورة لـلإدارات المختلفة ، ومـن ثم يسهل الاسـتـخـدام الأمـثـل لنظام المعلومات المتكامل سواء فيما يتعلق بمد كابلات ضوئية وشاشات منتشرة داخل جميع المـواقـع كشاشات عـرض ، وأيضاً لتحقيق مبدأ الاستفادة من الموارد المتاحة وتحقيق الأهداف بأقل تكلفة.

وأضـاف : لابـد من التأكيد على الانتهاء من إجـراءات مشروع الموازين وربطها بنظام معلوماتي متكامل ، وإن كان هناك ثمة عدد من التحديات تواجهنا في المنطقة العربية يجب مواجهتها بسرعة ، حتى يكمن اكتمال بين التجارة الالـكـتـرونـيـة ، وذلـك بـواسـطـة خطط تحد من إتساع الفجوة التكنولوجية والرقمية بين البلاد العربية وغيرها من الدول المتقدمة في هذا الشأن ، مع ضرورة تلبية المتطلبات الأساسية للتنمية التكنولوجية والتنسيق بين الجهات المعنية.

التنظيم القانوني

مـن جـانـبـه أوضـح عـادل عبدالكريم رئيس الجمعية المصرية لقانون الانترنت أن التنظيم القانوني للتجارة الالـكـتـرونـيـة لـيـس غريباً على الـبـلاد العربية ، فقد بـادر المشروع التونسي في أغـسـطـس مـن عـام 2000 بـإصـدار قـانـون الـتـجـارة والـمـبـادلات الالكترونية .. وفي عام 2002 صدر القانون رقم 2 لسنة 2002 في دبي بالإمارات ، وهو قانون التجارة والمعاملات الالكترونية ، وفي مصر صدر القانون 51 لسنة 2004 ولائحته التنفيذية ، ونفس الأمر بالنسبة للأردن .

وقـال : إن التجارة الالكترونية تمثل مستقبلاً واعداً للدول العربية ، ولكن أن يقود الاقتصاد العربي نحو كيان موحد ، ولذلك يجب على المشروع في كل الدول العربية تقليد المشرع فـي تونس ومصر والإمارات ، وذلك بإصدار تشريعات مماثلة تنظم بشكل قانوني التجارة الالكترونية مع الأخذ في الاعتبار تجربة دول مجلس القانون الأوروبـي، والذي أصدر توجيهاته للدول الأعضاء فيه تلزمهم بالمبادئ الواردة في القانون النموذجي للأمم المتحدة بشأن التجارة الإلكترونية والخاصة بحقوق الأفراد وحريتهم ، وخصوصاً فيما يتعلق بالخصوصية والحماية في مواجهة النظم المعلوماتية ، الـرأي صدر 1996 وتضمن دعوة المشرع فـي الـدول المختلفة به كمبادئ تحتذي بها عند وضع التشريعات الوطنية المرتبطة بالتجارة الالكترونية.

اهتمام عالمي

وأكد د. سعد الحارثي رئيس المجلس العربي الأوروبـي الأفريقي التجاري أن معدلات التجارة الالكترونية في أمريكا وصل إلى 16 تريليون دولار وهـو مـا يعكس الاهتمام العالمي المنقطع النظير بهذه التجارة ، مشيراً إلى أن التجارة الالكترونية لها دور تنموي اجتماعي يمنح بلادنا الفرص المتتالية في حل المشكلات ، التي تواجهنا وعلى رأسها البـطـالـة وسـلـبـيـات البيئة والتنمية الإدارية .

وأوضـح الـحـارثـي أنـه في عالمنا العربي هناك حاجة ماسة لتفعيل دور التجارة الالـكـتـرونـيـة عـلـى جميع المستويات ، باعتباره دور ينطوي على منطق تنموي جيد للغاية ، فهناك العديد من السلبيات التي تواجهها التجارة الالكترونية وعلى رأسها إهمال النظام القانوني وعدم تعقمه في مجال التجارة الالكترونية حيث لا يتم الاستعانة بخبراء لهم مكانتهم العلمية والواعية في هذا الصدد .

وأكد د. محمد رضوان هلال خبير أبحاث التزييف والتزوير بمصلحة الـطـب الشرعي بوزارة العدل أن هناك العديد من المخاطر التي يمكن أن تواجه التجارة الالكترونية تلك التي تتمثل في عملية التزوير ، خاصة وأن التعاملات الورقية في الولايات المتحدة الأمريكية خـلال البنوك تبلغ خسارتها مابين 10 ـ 12 مليار دولار ، لتزويد 500 مليون شيك سنويا يتم قبولها بالبنوك ، فلا شك أن المشكلة ستكون أكبر في التعامل اللاورقي والذي سيكون حجمه أضعاف التعامل الورقي .

وأضـاف : لذلك قـام اتحاد المستهلكين فـي أمريكا بالتأكيد على المواطنين بأنهم لابـد أن يكونوا حذرين عند التعامل مع التجارة الالكترونية ، وذلـك بعد اعتماد قانون التوقيع الالكتروني.

أما المستشار أحمد الذهبي أمين عام الجمعية المصرية لـقـانـون الإنـتـرنـت فطالب بضرورة إصدار نشرة شهرية حول إقامة التجارة الالكترونية العربية وتنظيم ورشة عمل سنوية لمتابعة الجديد ، في مجال هذه التجارة مع تعريف المجتمعات بثقافة هذا النوع من التجارة ، وعرض إحصائيات عربية حولها.

وشـدد عـلـى أهـمـيـة بحث المشروع العربي وخصوصاً المصري بالإسراع في إصدار التشريعات الوطنية بشأن التجارة الالكترونية وصياغة نصوص رادعـة لأي انحراف ، والـوصـول إلـى الأفـق الالكترونية التي تمكن من مزاولة التجارة الالكترونية ، وذلك عن طريق إعادة هندسة الأعمال والمنشآت والمؤسسات الأهلية والحكومية والخاصة ، إضافة إلى التوسع في إنشاء مراكز تحكيم وتوفيق عربية لفض المنازعات على شبكة الانترنت في إطار ما يسمى بالمحاكم الالكترونية مع ضـرورة تخفيض نفقات التحكيم.

بكل الاتجاهات

حبس أستاذ قانون بجامعة ألمانية في فضيحة جنس وأموال

طلاب ألمان على مقاعد الدراسة

هانوفر - المانيا/14أكتوبر/ رويترز:

أصدرت محكمة في المانيا حكما بالسجن ثلاث سنوات على أستاذ قانون لأنه أعطى درجات أعلى لطالبات مقابل ممارسة الجنس معهن ولطلبة مقابل الحصول على أموال.

واعترف الأستاذ البالغ من العمر 53 عاما في مدينة هانوفر بوسط المانيا بقبول مبالغ إجمالي قيمتها 156 ألف يورو (244 الف دولار) مقابل منح درجة الدكتوراة لطلبة فشلوا في الحصول على هذه الدرجة العلمية.

كما أبلغ الرجل المحكمة في مدينة هيلدشايم القريبة انه أعطى درجات أفضل لطالبات مقابل ممارسة الجنس معهن.

وقال الأستاذ الذي أدانته المحكمة الأربعاء الماضي في 68 بندا بالفساد انه لجأ إلى تلقي رشا لأنه كان يواجه مصاعب مالية.

وقال للمحكمة إن صافي راتبه الشهري يبلغ نحو 5000 يورو وانه غير كاف لسداد ديونه.

القبض على رجل جامايكي حاول الصعود إلى طائرة في أورلاندو بمكونات قنبلة

فلوريدا

أورلاندو - فلوريدا/14أكتوبر/ رويترز:

القى مكتب التحقيقات الاتحادي القبض على رجل من جاميكا ووجه إليه الاتهام بمحاولة الصعود إلى طائرة في مطار أورلاندو الدولي بولاية فلوريدا الأمريكية مع مكونات قنبلة أنبوبية وكتيب يتضمن معلومات عن كيفية تركيبها في أمتعته.

وقال مكتب التحقيقات إن الرجل ويدعى كيفين براون (32 عاما) اشترى تذكرة للرحلة 80 لشركة طيران ايرجاميكا من اورنالدو إلى مونتيجو باي في جاميكا.

وأضاف إن الفحص الأولي للسجلات أشار إلى إن براون موجود في الولايات المتحدة بطريقة قانونية.

ومن المقرر إن يمثل براون أمام محكمة جزئية أمريكية في أورلاندو بتهم حمل سلاح أو مادة متفجرة على طائرة.

وقالت متحدثة باسم مطار أورلاندو إن براون اعتقل بينما كان يستعد للصعود إلى الطائرة، وجرى تفتيش أمتعته واعتقلته شرطة أورلاندو ثم سلمته إلى مكتب التحقيقات الاتحادي.

دراسة تربط بين مرض الكلى والموت المفاجئ بين النساء

نيويورك/14أكتوبر/ رويترز:

أشارت نتائج دراسة إلى أن المراحل المتقدمة لمرض الكلى تزيد فيما يبدو مخاطر الوفاة المفاجئة بين النساء المصابات بأمراض القلب.

وكتب الدكتور مايكل جي. شليباك وزملاؤه في دورية (ضغط الدم المرتفع) « H-pertension" يقولون انه بينما أوضحت دراسات سابقة إن مرض الكلى مرتبط بالوفاة المفاجئة لمرضى زرعت لهم أدوات في القلب فان الدراسة الحالية توسع الملاحظة لتشمل مجموعة تتمتع بقدر اكبر كثيرا من الصحة.

ولتحديد اثـر مرض الـكـلـى عـلـى مخاطر الـمـوت المفاجئ حلل شـلـيـبـاك بـجـامـعـة كاليفورنيا فـي سان فرانسيسكو وزمـلاؤه بيانات عن (2760) امرأة تجاوزن سن اليأس تقل أعمارهن عن (80)عاما مصابات بأمراض في القلب. واستبعدت النساء المصابات بقصور حاد في وظائف القلب.

وقسمت النساء إلى ثلاث مجموعات حسب حالة مرض الكلى ، وعلى مدى سبع سنوات تقريبا من المتابعة حدثت 135 حالة وفاة مفاجئة بسبب توقف القلب عن العمل بشكل مفاجئ.

فقدان الوزن واستعادته خطر على الكلى

وبعد الأخذ في الاعتبار عوامل مختلفة ربما ساهمت في مرضهن وجد الباحثون ان هناك احتمالا لزيادة بأكثر من ثلاثة أضعاف للتعرض لموت مفاجئ بين النساء اللائي يعانين مراحل متقدمة لمرض الكلى مقارنة بأولئك اللائي تؤدي الكلى لديهن وظائفها بشكل عادي.

وظل الخطر متزايدا فيما يبدو حتى بعد الأخذ في الاعتبار وجود قصور بالقلب ونوبة قلبية مما يشير إلى أن مرض الكلى وحده يمكن أن يزيد مخاطر الموت المفاجئ.

مع الأحداث

أحمد سعيد شماخ

التجارة الإلكترونية

شهد العالم أجمع خلال السنوات الماضية تطورات حقيقية وهائلة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي أثرت وبشـكـل مباشـر على جميع أوجه النشـاطات الاقتصاديــة والاجتماعية ومـن بينها التجارة الالكترونية التي شملت كل إشكال التعاملات التجارية الالكترونية عبر شبكات الإنترنت وبين الشركات مع بعضها، البعض وبين الشركات وعملائها وكذا أيضا الشركات ولإدارات الحكومية .

وتتميز المعاملات الإلكترونية بأنها لا ترتبط بوجود أي وثائق ورقية متبادلة في إجـراء المعاملات لأنها تتم الكترونياً دون اسـتـخـدام أي أوراق مما يشكل صعوبة في إثبات تلك التعاملات أو العقود وهنا تصبح الرسالة الإلكترونية هي السائدة وهي السند القانوني المتاح للطرفين في حال ظهور أي نزاع بينهما!!

وفي الآونة الأخيرة ظهرت شركات عملاقة تمارس أنشطتها التجارية عبر العالم وأصبحت تمثل تحدياً وعبئاً على الاقتصاديات الوطنية، ومع تزايد حركة التجارة الالكترونية بدا ظهور كثير من الشركات الصغيرة الحجم باستخدام شبكة الإنترنت وممارسة أنشطتها التجارية عبر العالم كما أن جميع الشركات والمؤسسات منها المالية والمصرفية اليوم تستطيع إدارة جميع تعاملاتها التجارية بكل إشكالها وبكفائه من أي موقع كون مقر المعلومات الخاص بالشركة يمكن أن يكون من أي موقع جغرافي دون أي تأثير على الإدارة وقد لا يعرف المتعاملون كل المعلومات المتعلقة بالأخر كالمعاملات التجارية التقليدية وهو الأمـر الـذي يجد البائعون عبر شبكة الإنترنت صعوبة في استكمال الملفات الضريبية التي يجب الالتزام بها والـتـي قـد تدفع البعض الآخر من البائعين إلى عدم تسجيل هذه التعاملات في الدفاتر المحاسبية الرسمية تهرباً من الضريبة.

وعـلـى الـرغـم مـن تـطـور حجم التعاملات التجارية الإلكترونية فأنة لازال هناك قصوراً في فهم المفاهيم والمفردات الخاصة بها وما يترتب على ذلـك من اعتبارات قانونية وأوضع الأمثلة على ذلك تحديد طبيعة بعض المنتجات مثل الصور والتسجيلات الموسيقية الـذي يقوم المحمول بتحميل هذه المنتجات في الإنترنت حيث تصبح هذه المنتجات رقمية وقد يقوم المحمول بطباعتها وبذلك تصبح منتجاً مادياً

ahmed shamakh @ yahoo.com

مما لا شك فيه أن الإرهاب في زمننا الحاضر يمثل آفةً كبرى تستوجب من الجميع العمل على مكافحتها وتجفيف منابعها حفاظاً على الأوطان والأجيال من كل المفاهيم المغلوطة والدخيلة والمسـتوردة ؛ ولا يتأتى ذلك إلا باتخاذ كافة السـبل والتدابير لمنع حدوثهـا لأن هذه الآفة الخطيرة لا تفرق بين كبير أو صغير أو ذكر أو أنثى ولا تفرق حتى بين ديانة من الديانات .

خالد محمد عبده المداح

آفة الآفات

إن الأعمال الإرهابية التي تمارس من قبل ضعاف النفوس ومدفوعي الثمن والذين يسيئون إلى كل ما هو جميلٌ في حياتنا ووطننا أعمال حقيرةٌ وجبانة تستوجب من الجميع أن يقفوا لها بالمرصاد ، لأن الخاسر في الأول والأخير هو الوطن ، ومن هذا المنطلق يجب على كل المواطنين الالتفاف حول قيادتنا الحكيمة من أجل فضح كل الخونة والعملاء والمرتزقة الذين يسعون إلى زعزعة أمن واستقرار وطننا الحبيب ، لأن في تعاون كل المواطنين الشرفاء قهرٌ ودحرٌ وفضحٌ لكل من يفكر مجرد التفكير بالمساس بأمن الوطن ووحدته واستقراره ، فوطننا ليس بحاجة إلى المزيد من الجراح والأعباء التي أثقلت كاهله على مر العصور والأزمنة والتي سعت قيادتنا الحكيمة إلى لملمتها والتي لا زالت حتى يومنا هذا تعاني من آثارها .

إن كل من يسعى إلى زعزعة الأمن والاستقرار وإثـارة الفوضى أوغير ذلك من الوسائل سواءً الإعلامية أو إثارة النعرات الطائفية أو القبلية أو المناطقية يعتبر ممارساً لشكل من أشكال الإرهاب ، فليس الإرهاب قتل نفسٍ فقط وإنما كل ما يؤدي إلى إراقة الدماء ونشر القلق بين المواطنين وإخافتهم ودعوتهم للخروج إلى الشارع من أجل مصالح شخصية أنانية يعتبر إرهاباً ، ألا يعلم كل دعاة الفتنة قول الله تعالى « والفتنة أكبر من القتل « صدق الله العظيم .

إن ديننا الإسلامي الحنيف جعل حرمة الدم والعرض من أعظم الحرمات بل قد جعل هدم الكعبة حجراً حجراً أهون من إراقة الدماء فكيف بمن يعتدي على الأبرياء كالطلاب كما حدث في الأسابيع الماضية في مدرسة 7 يوليو بأمانة العاصمة أو كما حدث من أعمال تخريبية في محافظة الضالع من تعدٍ على ممتلكات المواطنين والممتلكات العامة أو كما حدث مؤخراً من اعتداء على سكن بعض الأجانب في أمانة العاصمة أيضاً ، فما هذه الجرأة التي وصل إليها هؤلاء والذين تبرأ من أعمالهم كل الديانات والأعراف والتقاليد ، أما كان الأحرى بمن يقومون بهذه الأعمال الرخيصة أن يلجئوا إلى الجهات الرسمية إذا كانت لديهم أي مطالب قانونية بدلاً من قتل الأبرياء وإثارة الرعب بين الناس وإثارة الفوضى.

Khalidalmddah@gmail.com